



## التنوع الاقتصادي كإستراتيجية للتنمية الاقتصادية

### - تجربة دولة الإمارات العربية المتحدة -

عمي سعيد حمزة

بسبع عبد القادر

جامعة غرداية

جامعة سيدي بلعباس

[ammisaid@univ-ghardaia.dz](mailto:ammisaid@univ-ghardaia.dz)

[besseba.abdelkadir@gmail.com](mailto:besseba.abdelkadir@gmail.com)

### - ملخص -

تهدف هذه الدراسة إلى بيان أهمية تجربة دولة الإمارات العربية المتحدة في سياسات التنوع الاقتصادي والاعتماد على القطاعات غير النفطية لتحقيق التنمية الاقتصادية، حيث تعتبر الإمارات من أقل الدول المنتجة للنفط تأثرا بانهيار أسعار النفط في الوقت الحالي، بالإضافة إلى أهمية مبادرات قيادة دولة الإمارات من أجل الاستعداد لمرحلة ما بعد النفط ووضع برنامج وطني شامل لتحفيز القطاعات الاقتصادية.

### كلمات دالة:

التنوع الاقتصادي، التنمية الاقتصادية، اقتصاد الإمارات

### **Economic diversification as a strategy of economic development: the experience of the UAE**

#### **Abstract-**

This paper aim to demonstrate the importance of the UAE's (United Arab Emirates) experience in economic diversification and reliance on non-oil sectors to achieve economic development. The findings support the fact that the UAE is one of the oil-producing countries least affected by the current oil price collapse, this due that the UAE has made a good progress in recent years to diversify its economy.

**Keywords:** economic diversification, economic development, UAE economy

## مقدمة-

اقتصاد الربيع هو اعتماد دولة ما في اقتصادها على الموارد الطبيعية المستخرجة من الأرض دون الحاجة إلى الاهتمام بتطويرها، ومن الأمثلة على هذه الموارد: المعادن، والمياه، والنفط، والغاز، فيصبح الاقتصاد مُعتمداً بشكل رئيسي على التبادل التجاري ببيع الثروة الريعية لتوفير الإيرادات، الأمر الذي يؤدي إلى ظهور مُجتمع استهلاكي مرتبط بالاستيراد، كما لا يهتم هذا النوع من الاقتصاد في الزراعة أو الصناعة التحويلية.

أدى تكرار الأزمات النفطية العالمية واستمرار التراجع في أسعار النفط في السوق الدولية، إلى تعرض العديد من الدول الريعية وخاصة العربية منها إلى عجز مزمن في ميزانيتها العامة، بعد سنوات الفائض التي عرفت تزايد في وتيرة الإنفاق العام فيها، حيث لا تعتمد فيها إيراداتها العامة على الضرائب، ولا تتوافر لقطاعي الزراعة والصناعة مقومات الاستدامة، ولا تبرز في الأفق قطاعات اقتصادية واعدة، بل على استخراج النفط وتصديره لسنوات طويلة. فعندما ترتفع أسعار النفط العالمية، تزداد الإيرادات والنفقات الحكومية، وترتفع حصيللة الصادرات السلعية، وينتعش الاقتصاد بقطاعيه العام والخاص، ويحدث العكس تماماً عندما تندهور الأسعار العالمية للنفط ويتقلص الطلب منه. وبالتالي يكون النمو الاقتصادي ضعيف ولا يتسم بالمتانة والاستمرار لمدة طويلة كونه يعتمد على مصدر واحد يتعرض لمخاطر التقلبات في أسعاره كونه سلعة عالمية لا يمكن التحكم بها من قبل منتجه.

مما استدعى إعادة التفكير من جديد في الإستراتيجية الواجب اتباعها للخروج من هذه الأزمة، ومن هنا أخذ مفهوم التنوع الاقتصادي حيزاً مهماً من اهتمامات صانعي السياسات الاقتصادية والباحثين الاقتصاديين، وذلك بالبحث عن تنوع مصادر الدخل الوطني وتخفيف الاعتماد على النفط عن طريق زيادة إسهام القطاعات الإنتاجية الأخرى في الناتج المحلي الإجمالي، حيث يعمل التنوع الاقتصادي على تعدد مصادر النمو الاقتصادي حتى يمكن تلافي

وتعويض ما يمكن أن يؤدي إلى انهيار النمو في حال إذا كان المصدر وحيداً،  
فالتنوع يجعل النمو يتمتع بالمتانة ومقاومة الانهيار، إذ أن بناء اقتصاد متنوع  
ومستدام يستمد قوته من ثرواته الطبيعية ولكنه لا يخضع في توسعه ورخائه  
عليها، كان هو الهدف الذي يجب أن تسعى له الدول الريعية.

ومن هنا تأتي هذه الدراسة لتسلط الضوء على الإشكالية التالية:

**ما مدى قدرة الدول الريعية ومنها العربية على تنوع هياكلها الاقتصادية  
لتحقيق التنمية الاقتصادية؟ وما هو واقع ذلك في دولة الإمارات العربية  
المتحدة؟**

ويتفرع عن هذه الإشكالية الأسئلة الفرعية التالية:

- أي الدول لها القدرة أكثر من غيرها على تحقيق درجة أعلى في تنوع  
مصادر دخلها؟
- ما هي مقومات نجاح الانتقال من التركيز إلى التنوع؟  
للإجابة على هذه الإشكالية والتساؤلات الفرعية والإحاطة بمختلف  
جوانب هذا الموضوع، ستتناول هذه المداخلة مجموعة من المحاور والتي ستدور  
حول النقاط الأساسية التالية:

- مفهوم التنوع الاقتصادي، أهميته، ومحدداته
- التنوع والتنمية الاقتصادية المستدامة
- تجربة الإمارات العربية المتحدة في التنوع الاقتصادي
- الخاتمة: نتائج وتوصيات الدراسة

**1. مفهوم التنوع الاقتصادي، أهميته، ومحدداته**

**1.1 مفهوم التنوع الاقتصادي**

يعرف بعض الاقتصاديين التنوع الاقتصادي بأنه عملية تدريجية  
لتحقيق عدد أكبر من مصادر الدخل الأساسية في البلد، التي من شأنها أن تعزز  
قدراته الحقيقية ضمن إطار التنافسية العالمية، وذلك عبر محاولات رفع  
القدرات الإنتاجية في قطاعات متنوعة، دون أن يقتضي الأمر أن تكون تلك

القطاعات ذات ميزة نسبية عالية. وهو يقوم على الحاجة إلى الارتقاء بواقع عدد من هذه القطاعات تدريجياً لتكون بدائل يمكنها أن تحل محل المورد الوحيد (لافي مرزوك، 2013، 7).

بينما يرى آخرون بأنه عملية تراكمية لزيادة مساهمة القطاع الصناعي والقطاع الخدمي في الناتج المحلي الإجمالي، بتقليل الاعتماد على المورد الوحيد والانتقال إلى مرحلة تمتين القاعدة الصناعية والزراعية وخلق قاعدة إنتاجية، وهو ما يعني بناء اقتصاد وطني سليم يتجه نحو الاكتفاء الذاتي في أكثر من قطاع (قرووف، 2016، 637). في حين يعرف القسم الآخر التنوع بأنه عملية نسبية لتحويل الاقتصاد الوطني، وذلك بربط التنوع بالسياسات الهادفة إلى تقليص الاعتماد على عدد محدود من السلع المصدرة التي يتقلب سعرها وحجمها، أو تخضع إلى انخفاض مزمن (الخطيب، 2014، 5)، أي تحقيق دخل من الاستثمارات الخارجية بتنوع مصادر الدخل بعيداً عن الأنشطة الاقتصادية المحلية (Zhang, 2003, 6).

ولأغراض هذا البحث، التنوع الاقتصادي هو سياسة تنمية تستهدف تقليل مساهمة الربيع في الناتج المحلي والإجمالي، وفي الإيرادات الحكومية وتقليص دور القطاع الحكومي وتعزيز مساهمة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي، للرفع من القيمة المضافة، وتحسين مستوى الدخل، وذلك عن طريق توجيه الاقتصاد نحو قطاعات أو أسواق متنوعة أو جديدة.

## 2.1 أهمية التنوع الاقتصادي

ومن منطلق التعريفات السابقة يمكن تلخيص أهمية سياسات التنوع الاقتصادي في النقاط التالية (الجبوري، 2016):

1. تكمن أهمية وضرورة التنوع الاقتصادي في تحقيق الاستقرار للموازنة العامة ومن ثم تحقيق الأهداف التي وضعت من أجلها، وذلك من خلال تفعيل القطاعات الإنتاجية الأخرى على الأقل بنسبة مساهمة لكل قطاع تساوي نسبة مساهمة قطاع النفط في الموازنة العامة والناتج المحلي الإجمالي

والصادرات، كذلك يؤدي إلى تشجيع تنفيذ الخطط المستقبلية وذلك من خلال توفير ما يحتاجه التخطيط من خبرات محلية وأجنبية ومؤسسات إدارية وبيئة اجتماعية... إلخ عن طريق توفير الأموال اللازمة لذلك.

2. تتسم الموارد المستخرجة من باطن الأرض بغياب التجدد، هذا يستوجب أن تكون هناك قاعدة اقتصادية بديلة للإنتاج وفي ظروف غياب مثل هذه القاعدة فإن النشاط الاقتصادي المحلي والعائدات تنخفض مع استمرار استنزاف النفط مما يؤثر سلباً في النشاط الاقتصادي للبلد.

3. تأخذ الاعتبارات الإنسانية والاجتماعية دوراً أساسياً لدى صانعي القرارات والسياسات، إذ نجد أن قطاع النفط الذي يرتبط بالدولة بصورة مباشرة لا يستطيع أن يوفر بمفرده آلية لتوزيع الدخل، الأمر الذي دفع الحكومات باستخدام قنوات مباشرة وغير مباشرة لتوزيع الدخل إلا أن أغلب الدول النفطية لم توفق في تحقيق ذلك، لذا فالتنوع بعيداً عن النفط من شأنه أن يؤدي إلى تنمية قطاع خاص قادر على تقليل أبعاد هذه المشكلة، فضلاً عن ذلك يقلل التنوع الاقتصادي المشاكل الاقتصادية والاجتماعية الراهنة التي ترتبط بتركيب اقتصاد أحادي شجعته التكنولوجيا المتقدمة وقطاع النفط ذو الأجور المرتفعة.

4. سوء إدارة الموارد النفطية والتي يطلق عليها لعنة الموارد: لعنة المورد هي قضية ذات صلة قوية وحيوية بالتنوع الاقتصادي، حيث إن هناك تأثيراً مباشراً وغير مباشر للاعتماد على النفط يتضح من خلال محدودية تنوع الصادرات، وانخفاض مساهمة التصنيع فيها، وانخفاض درجة تطور المنتج وغيرها. وعادة ما تشهد البلدان المصدرة للنفط بصورة عامة بعد نمو صادراتها (النفطية) تقلبات اقتصادية شديدة تتمثل في انهيار النمو في مرحلة ما بعد الطفرة النفطية، مما يؤدي إلى ركود طويل الأمد وإلى انخفاض دخول هذه البلدان. وذلك بسبب زيادة الطلب على عملة البلد النفطي وهذا ما يرفع قيمتها أكثر من اللازم فتحصل نتيجتان: الأولى تتمثل بانخفاض أسعار السلع

الأجنبية والثانية فقدان الصناعيين والمزارعين الوطنيين (داخل البلد) لقدراتهم التنافسية في أسواق العالم، فتتخفف الاستثمارات داخل البلد وبالتالي تقلص خلق فرص عمل جديدة.

وعلى هذا الأساس ينبغي على كل دولة ريعية سواء كانت تعتمد على النفط أو الغاز أو على الموارد السياحية أو غيرها، أن تعمل على تنوع مصادر دخلها كتفعيل القطاع الصناعي التحويلي أو تفعيل القطاع الزراعي مع الاهتمام بالقطاع السياحي على أن لا يعتمد على هذا القطاع بشكل منفرد، لتجنب المشاكل والمخاطر التي تصيب الاقتصاد في ظل اعتماده على مورد واحد، ويمكن الاسترشاد بالتجارب الدولية في مجال تنوع الاقتصاد.

### 3.1 محددات التنوع الاقتصادي

يلعب التنوع دورا هاما في نمو وتطور الاقتصاد. لكنه يبقى مرتبطا ورهينا بمجموعة من المتغيرات والتي تلعب دورا مهما في نسبة نجاحه أو فشله. وفي هذا الإطار، يسرد تقرير اللجنة الاقتصادية لأفريقيا للأمم المتحدة حول التنوع خمس فئات من المتغيرات التي تؤثر على عملية التنوع، وهي (بوشول، 2017، 229):

- العوامل المادية: الاستثمار ورأس المال البشري؛
  - السياسات العمومية: السياسات المالية والتجارية والصناعية (من خلال تأثيرها على تعزيز القاعدة الصناعية)؛
  - متغيرات الاقتصاد الكلي: سعر الصرف والتضخم والتوازنات الخارجية؛
  - المتغيرات المؤسسية: الحوكمة، والبيئة الاستثمارية والوضع الأمني؛
  - الوصول إلى الأسواق: درجة الانفتاح على تجارة السلع والخدمات ورأس المال (القضاء على الحواجز الجمركية وغير الجمركية)، والحصول على التمويل.
- وهكذا، فإن غياب قطاع خاص حيوي وقوة عاملة ماهرة ومتطورة وبيئة مؤسسية وقانونية مشجعة وكذلك عدم الاستقرار في الاقتصاد الكلي، كارتفاع معدلات التضخم، لا يساعد على إنشاء وتطوير صناعات جديدة أو

خلق مناخ ملائم لعملية تنويع الأعمال. كما أن نجاح التنويع الاقتصادي يتطلب توافر الخدمات المساندة والأساسية مثل التعليم والتدريب والخدمات الصحية بما يساهم في رفع معدات الإنتاج والإنتاجية. كما يتطلب أيضاً توفر بنية تحتية متطورة من خدمات المواصلات والاتصالات والمنافع العامة وغيرها.

## 2. التنويع والتنمية الاقتصادية المستدامة

تقتضي التنمية في أبلغ صورها على إحداث نوع من التغيير في المجتمع الذي توجه إليه، من خلال الزيادة السريعة في مستوى الإنتاج الاقتصادي عبر الرفع من مؤشرات الناتج الداخلي الخام (الحسون، 2015، 62). وتعرف التنمية المستدامة من خلال اللجنة العالمية للبيئة والتنمية WCED في تقرير برونتلاند بعنوان مستقبلنا المشترك سنة 1987 بأنها "مسارات التقدم الاجتماعي والاقتصادي والسياسي التي تلبى احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها الخاصة" (WCED, 1987, 41).

يعد التنويع الاقتصادي من منظور التنمية المستدامة كضمان للاستقرار الاقتصادي على المدى الطويل، باعتبار أنه عملية توسيع نطاق الأنشطة الاقتصادية من خلال إنتاج وتوزيع السلع والخدمات. حيث أنه لا يعني بالضرورة زيادة المخرجات فقط ولكنه يعزز استقرار الاقتصاديات من خلال تنويع قاعدتها الاقتصادية. كما ينظر إليه من هذه الزاوية، باعتباره لديه القدرة على تعزيز مقدرة الاقتصاد على التكيف وضمان الآفاق على المدى الطويل في مواجهة نضوب الموارد الطبيعية الأساسية والتقلبات الاقتصادية تحت ضغط المنافسة لاسيما في مرحلة العولمة المعاصرة (Anyahie & Areji, 2015, 89).

كما أن التنويع الاقتصادي لديه الميل لتلبية الاحتياجات الأساسية للتنمية المستدامة مثل تلبية الاحتياجات الأساسية للفقراء والتي تدور حول توفير فرص العمل والغذاء والصحة والملبس والمأوى وفتح مجالات متنوعة من النشاط الاقتصادي الذي يتسع لفئات واسعة من الناس. كما أنه يعمل أيضاً على توسيع قدرة البيئة على تلبية احتياجات الناس من خلال تحسين

التكنولوجيا، التنظيم الاجتماعي، وتنوع مجالات النشاط الاقتصادي وليس على استغلال جانب واحد من الموارد الطبيعية المهددة بالانقراض والتدهور البيئي. كما أنه (أي التنوع)، يؤسس لاقتصاد قائم على الوفرة وتأمين العدالة ضمن وبين الأجيال على حد سواء (باهي & رواينية، 2016، 5). فتحديد أهداف للتنمية الاقتصادية هي العملية الأسمى، في حين أن عملية التنوع الاقتصادي ما هي إلا وسيلة وليس هدفاً نهائياً لعملية التنمية الاقتصادية، وبالتالي التنوع الاقتصادي لا يمكن مواصلته بمعزل عن التنمية المستدامة.

### 3. تجربة الإمارات العربية المتحدة في التنوع الاقتصادي

من أجل تحقيق نمو أكبر وتفادي الآثار السلبية لانخفاض أسعار بعض المواد الأولية كالنفط والغاز على الصادرات وإيرادات الميزانية، عمدت العديد من البلدان العربية على تغيير إستراتيجيتها الاقتصادية بالتوجه نحو تنوع مصادر الإنتاج والتصدير.

ومن بين الدول العربية التي نجحت في تحقيق تنوع لاقتصادياتها وإنجاز تحولات اقتصادية مهمة نجد دولة الإمارات العربية المتحدة، حيث استطاعت تنمية صناعات ذات الصلة بالنفط ومشتقاته مثل الصناعات البتروكيمياوية والأسمدة والمعادن وبعض الصناعات التحويلية الأخرى باستخدام سياسات مختلفة للدعم والحوافز. كما أحرزت تقدماً ملحوظاً في تنمية قطاعات خدمية مثل القطاع المالي والسياحي، ساهمت في تجاوز التحديات المختلفة التي مروىر بها الاقتصاد الإماراتي ومنها تداعيات الانخفاض الواضح لأسعار النفط.

### 1.3 مميزات البيئة الاقتصادية

في الماضي اعتمد اقتصاد المنطقة بشكل كبير على الزراعة في الواحات، والصيد، وتجارة التمور، واللؤلؤ، ولكن بعد اكتشاف النفط في الخمسينات، حدث تغيير جذري في هيكل الحياة الاقتصادية والاجتماعية في دولة الإمارات، لذا تواصل الحكومة جهودها في الانتقال إلى اقتصاد قائم على المعرفة عبر



تشجيع الابتكار، وتعزيز الإطار التنظيمي للقطاعات الرئيسية، وتشجيع القطاعات ذات القيمة المضافة العالية، وانعكس ذلك بشكل كبير على ازدهار القطاعات التالية: استخراج النفط الخام والغاز الطبيعي، تجارة الجملة والتجزئة، خدمات الصيانة والتصليح، العقارات، الشركات وخدمات الأعمال، الإنشاءات والبناء، التصنيع.

### جدول رقم 1: مساهمة القطاعات الغير نفطية في الناتج المحلي الإجمالي

2015	2014	2013	2012	2008	2000	1990	القطاع الاقتصادي
1219501	1344161	1307303	1271417	914606	220086	108623	قطاع المشروعات غير المالية:
10527	10085	9681	9483	8243	9047	2056	الزراعة والثروة الحيوانية والسمكية
322852	510871	534269	542168	314420	87372	57939	الصناعات الاستخراجية
319257	507384	530935	539174	312791	86690	57632	* النفط الخام والغاز الطبيعي
3595	3487	3334	2994	1629	682	307	* المحاجر
134069	125549	117531	121816	94286	34762	9701	الصناعات التحويلية
44765	40642	37141	33688	20202	4615	2461	الكهرباء والغاز والماء
147415	138674	125506	120445	104443	16857	9687	التشييد والبناء
174316	163800	158411	143719	135703	22268	11237	تجارة الجملة والتجزئة وخدمات
35619	34204	31449	27316	18300	5026		المطاعم والفنادق
131697	121137	111498	107123	85583	17247	6211	النقل والتخزين والاتصالات
180467	164591	149814	132791	114042	19068	6864	العقارات وخدمات الأعمال
37776	34608	32004	32868	19384	3824	2467	الخدمات الاجتماعية والشخصية
132766	122418	108327	87353	68698	14862	5126	قطاع المشروعات المالية
86073	82909	76953	67961	34506	25561	12968	قطاع الخدمات الحكومية
8676	7608	6574	5451	3983	1641	499	الخدمات المنزلية
87103	80906	72029	60753	42502	4171	1950	ناقصاً: الخدمات المصرفية المحتسبة
1359913	1476191	1427128	1371429	979291	257979	125266	المجموع
1040656	968807	896192	832255	666500	171289	67634	القطاعات غير النفطية
,5276	,6365	,8062	,6960	,0668	,4066	,9953	نسبة القطاع غير النفطي إلى الناتج

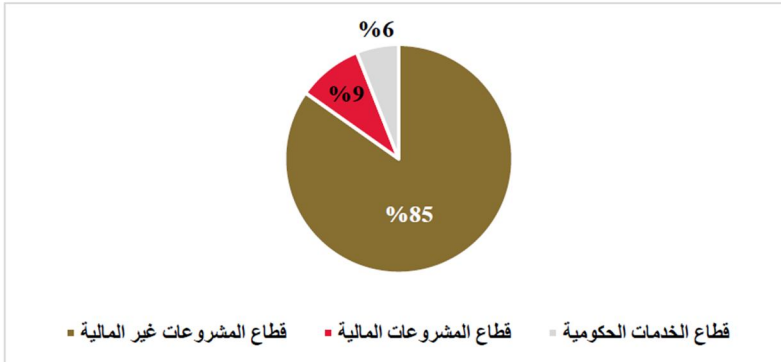
المصدر: التقارير السنوية للهيئة الاتحادية للتنافسية والإحصاء:

<http://fcsa.gov.ae/ar-ae/Pages/Statistics/Publications.aspx>

وبحسب التقارير الإحصائية السنوية الصادرة عن الهيئة الاتحادية للتنافسية والإحصاء، بلغت تقديرات الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في

عام 2015 ( 1.35 تريليون درهم)، بانخفاض قدر بحوالي 116,277 مليون درهم عن عام 2014، لتصل نسبة النمو إلى - 7.9%. وتشير البيانات إلى أن المؤشر حافظ على نفس الاتجاه الصاعد منذ عام 2009. وبالمقابل حقق الناتج الإجمالي للقطاعات الغير نفطية 1,040,656 مليون درهم مرتفعا بحوالي 7.4% عن عام 2014، فبعد أن كانت نسبة القطاع غير النفطي إلى إجمالي الناتج الإجمالي لا تتجاوز 54% سنة 1990 أصبحت حوالي 76.52%، بشكل يعكس سياسة التنوع الاقتصادي التي تتبناها الدولة، بعيداً عن قطاع النفط. وتسير حكومة دولة الإمارات في خطوات ثابتة لزيادة مساهمة هذه القطاعات في الاقتصاد الوطني لتصل إلى 80% في العام 2021.

شكل رقم 1: توزيع الناتج المحلي الإجمالي لعام 2015

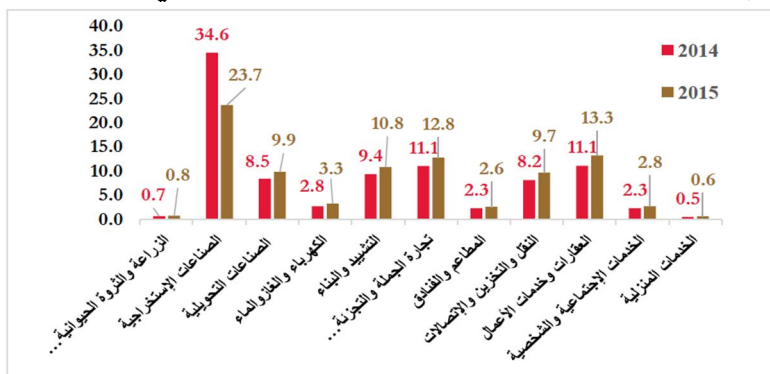


المصدر: التقرير السنوي لعام 2015، الهيئة الاتحادية للتنافسية والإحصاء:

<http://fcsa.gov.ae/ar-ae/Pages/Statistics/Publications.aspx>

ومن حيث مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج، فقد أظهرت البيانات أن الأنشطة المتعلقة باستخراج النفط الخام والغاز الطبيعي ساهمت بحوالي 23.7%، كما ساهمت كل من أنشطة تجارة الجملة والتجزئة وخدمات الإصلاح بـ 12.8%، ونشاط العقارات وخدمات الأعمال كل بحوالي 13.3%، أما مساهمة أنشطة الإنشاءات بلغت 10.8% وأنشطة الصناعات التحويلية، فقد بلغت 9.9%.

شكل رقم 2: مساهمة القطاعات الإنتاجية في الناتج الإجمالي لعام 2015



المصدر: التقرير السنوي لعام 2015، الهيئة الاتحادية للتنافسية والإحصاء:

<http://fcsa.gov.ae/ar-ae/Pages/Statistics/Publications.aspx>

تتبنى دولة الإمارات العربية المتحدة استراتيجيات اقتصادية مُحفزة على التنوع الاقتصادي، والتي حققت نجاحاً في زيادة مساهمة القطاعات غير النفطية في الاقتصاد الوطني، حيث تتميز بيئة استثمارية، واقتصادية، وسياسية مستقرة، قادرة على مواصلة النمو الاقتصادي رغم حالات الركود التي يشهدها الاقتصاد العالمي عبر فترات مختلفة، والتراجعات في أسعار النفط، ويعود ذلك لعدة أسباب منها:

#### - موقع استراتيجي:

تتمتع دولة الإمارات بموقع استراتيجي هام بين مراكز الأعمال الرئيسية في أوروبا، وآسيا، والمحيط الهادئ، وإفريقيا، وأمريكا الشمالية. كما تحوز دولة الإمارات على شبكة مواصلات برية وجوية ممتازة تساعد على الاتصال مع مختلف دول العالم.

يوجد آلاف من الشركات الصينية التي تستخدم دبي كمحور للتجارة في أفريقيا، كما يستخدمها رجال الأعمال الهنود للوصول إلى العالم، بينما يعتبرها التجار من أمريكا اللاتينية منصة حيوية للانطلاق إلى آسيا الجنوبية.

كما تعتبر محورياً اقتصادياً لمجمل منطقة الشرق الأوسط بالنسبة لرجال الأعمال من أمريكا الشمالية.

#### - احتياطات مالية قوية:

تحتفظ دولة الإمارات باحتياطات مالية قوية وقطاع مصرفي قوي، يساعدها على توفير بيئة استثمارية آمنة، تكفي الحكومة للاستمرار في توفير التمويل اللازم لكافة مشاريعها، والوفاء بالتزاماتها المالية، والإنفاق في موازنتها العامة دون تعثرات مالية.

ونقلاً عن تقرير ورد في الخليج تايمز، يتوقع صندوق النقد الدولي زيادة نمو إجمالي الصناديق الاحتياطية الرسمية لدولة الإمارات من 76.8 مليار دولار في 2015، ليصل إلى 118.4 مليار دولار عام 2020. كما سينمو فائض الحساب الجاري من 17.6 مليار دولار عام 2015 إلى 33.4 مليار دولار بحلول 2020 (البوابة الرسمية لحكومة الامارات).

حصلت الإمارات العربية المتحدة على ثاني أعلى تصنيف سيادي طويل الأجل بين الدول العربية بعد الكويت، بدرجة Aa2 من قبل وكالة موديز، وقد غيرت وكالة (موديز) نظرتها المستقبلية لاقتصاد دولة الإمارات العربية المتحدة من سلبية إلى مستقرة في مايو 2017 بدعم من خطط الإصلاح المالي والاقتصادي التي ينفذها البلد، بعد الاستجابة الفعالة لتراجع أسعار النفط وذلك من خلال تسريع وتيرة الإصلاح الاقتصادي، والتي من المتوقع أن تسهم في ضبط الأداء المالي العام والحساب الجاري؛ ونمو الاقتصاد (زاهر، 2018).

#### - صناديق سيادية:

وفقاً لتصنيفات مؤسسة الصناديق السيادية (SWFI) المتخصصة في دراسة استثمارات الحكومات، وإحصاءات أكبر الصناديق السيادية في العالم، يعتبر جهاز أبوظبي للاستثمار ADIA من أكبر الصناديق السيادية في منطقة الشرق الأوسط، وأكبر vhfU صندوق في العالم بمبلغ يقدر بـ 828 مليار دولار أمريكي (Sovereign Wealth Fund Institute).

- بيئة اقتصادية واعدة:

وفقاً لتقرير الاستثمار العالمي الأونكتاد لعام 2014، تتبوأ دولة الإمارات المركز 11 كبيئة واعدة ومحفزة للاستثمار وذلك للأسباب التالية (البوابة الرسمية لحكومة الامارات):

- تتمتع الدولة بقوانين اقتصادية مرنة، وسهولة في ممارسة الأعمال
- استقرار عملة الإمارات مقابل الدولار الأمريكي وسهولة تحويلها
- عدم فرض أي قيود على إعادة تصدير الأرباح، أو رأس المال
- التشريعات الضريبية المواتية
- مزايا المناطق الحرة، والمناطق الاقتصادية المتخصصة في الدولة
- الكلفة المنافسة للعمالة.

ترتبط دولة الإمارات بعلاقات وثيقة الصلة مع جمعيات ورابطات تجارية وذلك لدعم مركزها الذي يتبنى اقتصاد حر ومفتوح، ولاعب في التجارة الدولية والتنافسية.

- إنفاق حكومي مستمر:

يتواصل الإنفاق الحكومي على مشروعات البنية التحتية في مختلف أرجاء البلاد، وتشمل شبكات الطرق، والأنفاق، والمباني الاتحادية، ومشروع القطار الاتحادي، والمبادرات الاتحادية الأخرى في إمارات عجمان، وأم القيوين، ورأس الخيمة، والفجيرة والتي صُممت لضمان تمتع تلك الإمارات بالمزايا ذاتها المتوفرة في إمارتي أبوظبي ودبي.

- مناطق حرة:

تشكل المناطق الحرة في دولة الإمارات عامل جذب مهماً للشركات الإقليمية والعالمية لممارسة أعمالها من الدولة، وافتتاح مكاتب تمثيلية لها تشكل مركزاً لأعمالها، سواء على مستوى الإمارات أو منطقة دول الخليج العربي. وتضم الدولة العديد من المناطق الحرة المنتشرة في مختلف إمارات الدولة، والتي

تحتضن آلاف الشركات والمؤسسات الإقليمية والدولية، وتضم مئات آلاف العمال والموظفين، وتشكل الحاضنة المناسبة لأعمالهم وأنشطتهم بالدولة. يوجد في دولة الإمارات حوالي 38 منطقة حرة. تساهم بنسبة كبيرة في التجارة الغير نفطية لدولة الإمارات، لكونها تضمن العديد من المزايا والحوافز الاقتصادية للشركات الراغبة بفتح مكاتب لها بالمنطقة الحرة (يومية الخليج الاقتصادي):

- إمكانية التملك الأجنبي بنسبة 100%،
- الإعفاء من ضريبة الدخل للأفراد والشركات،
- الإعفاء من رسوم الاستيراد
- حرية تحويل رأس المال والأرباح.
- تمييز بإجراءات الترخيص السريعة وغير المكلفة وسهولة تأسيس الشركات والأسعار التنافسية وانخفاض تكاليف التشغيل، بفضل إجراءات الاستدامة العالية التي تتميز بها المباني فيما يتعلق باستهلاك الطاقة والمياه.

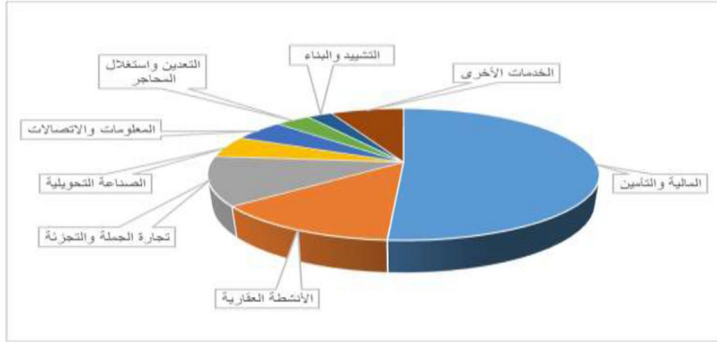
### 2.3 الاستثمار الأجنبي المباشر

وفقاً للتقرير الاقتصادي 2015، استقطبت المارات نحو 770,639 مليون درهم كمبلغ لحجم الاستثمار الأجنبي الكلي في نهاية عام 2014، مرتفعاً بحوالي 11.8 % عن العام السابق، وبلغت نسبة مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر ما يقارب 47.7% في عام 2014 من إجمالي الاستثمار الأجنبي في حين ساهمت بنسبة 42.5% في عام 2013 ، في حين بلغت الاستثمارات في المحفظة حوالي 9.6%، أما الاستثمارات الأخرى فقد بلغت نسبة مساهمتها حوالي 42.7% في عام 2014 من إجمالي الاستثمار الأجنبي.

وعلى مستوى توزيع الاستثمار الأجنبي حسب النشاط الاقتصادي، فقد تركزت معظم الاستثمارات الأجنبية في أنشطة المؤسسات المالية والتأمين، حيث بلغت قيمة الاستثمار الأجنبي في هذا النشاط حوالي 393,752 مليون درهم، بنسبة بلغت حوالي 51% من إجمالي الاستثمار الأجنبي في عام 2014، ويستعرض

الشكل التالي التوزيع النسبي للاستثمار الأجنبي حسب الأنشطة الاقتصادية لسنة 2014:

شكل رقم 3: توزيع الاستثمار الأجنبي حسب الأنشطة الاقتصادية لسنة 2014



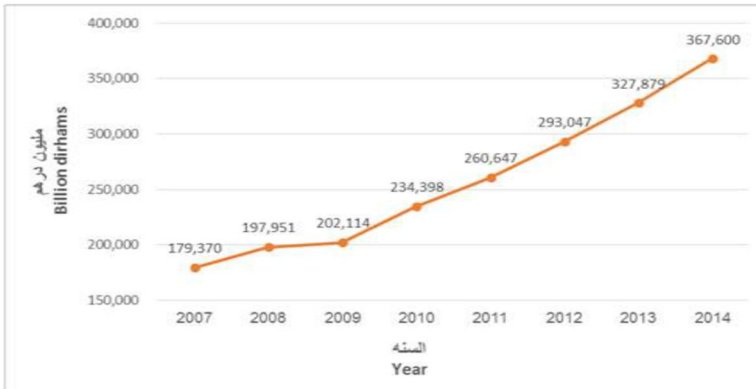
المصدر: التقرير السنوي لعام 2015، الهيئة الاتحادية للتنافسية والإحصاء:

<http://fcsa.gov.ae/ar-ae/Pages/Statistics/Publications.aspx>

بلغ رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر في عام 2014 ما يقارب 367,600

مليون درهم، مقارنةً بـ 327,879 مليون درهم في عام 2013، مرتفعاً بحوالي 12%.

شكل رقم 4: الاستثمار الأجنبي المباشر 2007-2013



المصدر: التقرير السنوي لعام 2015، الهيئة الاتحادية للتنافسية والإحصاء:

<http://fcsa.gov.ae/ar-ae/Pages/Statistics/Publications.aspx>

ساهمت الأنشطة العقارية بما فيها المبيعات العقارية لغير المقيمين،

النسبة الأكبر من إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر في عام 2014، حيث بلغت

نسبة مساهمتها حوالي 26 %، وحل ثانياً نشاط تجارة الجملة والتجزئة حيث

بلغت مساهمته 24 %، بينما احتل نشاط المؤسسات المالية والتأمين المرتبة الثالثة بنسبة بلغت حوالي ال 20 % من إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة. وجاءت الإمارات في العام 2014 في المرتبة الأولى بين الدول الأكثر جاذبية للاستثمار الأجنبي المباشر في منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا، وفي المرتبة الثانية في منطقة غرب آسيا بعد تركيا.

### 3.3 الأصول والموجودات الاقتصادية

بلغ إجمالي أصول البنك المركزي لدولة الإمارات (406.37مليار درهم إماراتي) في نهاية ديسمبر 2017، مقارنة ب (364.45مليار درهم إماراتي) في ديسمبر 2016، أي بزيادة قدرها 11.5%، وهو ما يشير إلى اعتماد سياسة توسعية.

#### جدول رقم 2: تطور أصول البنك المركزي للإمارات

السنة	النقد والأرصدة المصرفية	الودائع	الاستثمارات المحفوظة حتى تاريخ الاستحقاق	القروض والسلف	أصول أخرى	إجمالي الأصول
2014	,0042	,9276	,20207	,822	,458	,39337
2015	,6178	,3696	,73213	,732	,222	,65393
2016	,1590	,7061	,50198	,203	,9010	,45364
2017	,23154	,28111	,66133	,933	,273	,37406

المصدر: مصرف الامارات العربية المتحدة المركزي [www.centralbank.ae](http://www.centralbank.ae)

ارتفع عرض النقد الذي يتكون من النقد المتداول خارج البنوك (النقد المصدر - النقد في البنوك) مضافا اليه الودائع النقدية (ارصدة الحسابات الجارية وحسابات تحت الطلب) بنسبة 0.7% خلال الربع الخير من سنة 2017 مقارنة بارتفاع بنسبة 0.3% خلال نفس الفترة من السنة السابقة. وعلى أساس سنوي فقد ارتفع عرض النقود بنسبة 3.9% وبلغ 492.4 مليار درهم.

### 4.3 المركز التنافسي لدولة الإمارات

وفقاً لتقرير التنافسية العالمي 2017 - 2018، الصادر عن مركز التنافسية العالمي، المتخصص على مستوى العالم في هذا المجال، يقيس التقرير تنافسية الدول عبر أربعة محاور رئيسية وهي: الأداء الاقتصادي، والكفاءة



الحكومية، وفعالية بيئة الأعمال، والبنية التحتية. وبناءً على ذلك، حصلت دولة الإمارات المركز الأول في 11 مؤشراً من مؤشرات التنافسية العالمية، وعلى المركز الأول إقليمياً بالمقارنة مع دول المنطقة، كما صنفت في المركز السابع عشر عالمياً ضمن 137 دولة شملها التقرير ( The Global Competitiveness Report 2017-2018).

### جدول رقم 3: تطور مؤشر التنافسية للإمارات

-17 2018	-16 2017	-15 2016	-14 2015	-13 2014	-12 2013	
17	16	17	12	19	24	المؤشر العام للتنافسية

Source: The Global Competitiveness Report 2017-2018, p: 298-299.

كما حققت الدولة بالمركز الأول في مؤشر محور سهولة دفع الضرائب ضمن تقرير سهولة ممارسة أنشطة الأعمال 2017 الصادر عن مجموعة البنك الدولي. وفي تقرير تنافسية السفر والسياحة 2017 الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي، حققت الدولة المركز 29 ضمن 136 شملها الترتيب، حيث حققت المرتبة الأولى عالمياً ضمن 11 مؤشراً فرعياً له ( The Travel & Tourism Competitiveness Report 2017).

أما في مؤشر الابتكار العالمي 2017 الصادر عن المعهد الأوروبي لإدارة الأعمال «إنسياد»، حققت الدولة المركز الأول في سهولة دفع الضرائب، وفي الكتاب السنوي للتنافسية العالمي 2017 الصادر عن المعهد الدولي للتنمية الإدارية، حققت الدولة المركز الأول في مؤشر قلة ضريبة الدخل الشخصية المحصلة ومؤشر سهولة تحصيل إيرادات الضرائب غير المباشرة، ومؤشر قلة معدل ضريبة الاستهلاك. وحازت الدولة أيضاً المركز الأول في مؤشر قلة فرض الضرائب ضمن تقرير مؤشر تنافسية المواهب العالمية الصادر عن المعهد الأوروبي لإدارة الأعمال «إنسياد» 2017 (مجلة الاتحاد، 9 فيفري، 2018).

### 5.3 الاقتصاد الإسلامي

أدرجت حكومة دولة الإمارات، وإمارة دبي أهمية قطاع الاقتصاد الإسلامي، وحرصت على أن تكون الرائدة والسبّاقة في إنشاء المصارف الإسلامية

على مستوى العالم منذ السبعينات (بنك دبي الإسلامي)، بالإضافة لوجود أول سوق مالي إسلامي فيها. نالت دولة الإمارات العربية المتحدة المرتبة الثانية عالمياً بعد ماليزيا، كأفضل منظومة متكاملة للاقتصاد الإسلامي في سبعة قطاعات رئيسية حسب المؤشر العالمي للاقتصاد الإسلامي، الذي يشمل 73 دولة.

جاء الكشف عن المؤشر العالمي ضمن تقرير الاقتصاد الإسلامي الذي تم إطلاقه قبيل القمة العالمية للاقتصاد الإسلامي 2015 التي عقدت في دبي في الفترة بين 5 - 6 أكتوبر 2015.

### 6.3 إستراتيجية الإمارات للتنمية الخضراء

في عام 2012، أطلقت دولة الإمارات إستراتيجية الإمارات للتنمية الخضراء، وهي مبادرة وطنية طويلة المدى لبناء اقتصاد أخضر في الدولة تحت شعار "اقتصاد أخضر لتنمية مستدامة" تهدف من خلالها أن تكون دولة الإمارات رائداً عالمياً في هذا المجال ومركزاً لتصدير وإعادة تصدير المنتجات والتقنيات الخضراء، إضافة إلى الحفاظ على بيئة مستدامة تدعم نمواً اقتصادياً طويل المدى.

تشمل المبادرة مجموعة من البرامج والسياسات في مجالات الطاقة والزراعة والاستثمار والنقل المستدام، إضافة إلى سياسات بيئية وعمرانية جديدة تهدف لرفع جودة الحياة في الدولة.

تشمل المبادرة ستة مسارات رئيسية تغطي مجموعة كبيرة من التشريعات والسياسات والبرامج والمشاريع (البوابة الرسمية لحكومة الامارات):

- **المسار الأول:** الطاقة الخضراء، وهي مجموعة من البرامج والسياسات الهادفة لتعزيز إنتاج واستخدام الطاقة المتجددة والتقنيات المتعلقة بها، بالإضافة لتشجيع استخدام الوقود النظيف لإنتاج الطاقة والعمل على تطوير معايير وتعزيز كفاءة استهلاك الطاقة في القطاعين الحكومي والخاص.

- **المسار الثاني:** يشمل السياسات الحكومية والهادفة لتشجيع الاستثمارات في مجالات الاقتصاد الأخضر، وتسهيل عمليات إنتاج واستيراد وتصدير وإعادة

تصدير المنتجات والتقنيات الخضراء بالإضافة للعمل على خلق فرص العمل للمواطنين في هذه المجالات وتجهيز الكوادر الوطنية في هذا المجال.

- **المسار الثالث:** يأتي تحت عنوان المدينة الخضراء، ويشمل مجموعة من سياسات التخطيط العمراني الهادفة للحفاظ على البيئة، ورفع كفاءة المساكن والمباني بيئياً، وتشجيع وسائل النقل الصديقة للبيئة أو ما يسمى بالنقل المستدام، بالإضافة لبرامج تهدف لتنقية الهواء الداخلي للمدن في دولة الإمارات لتوفير بيئة صحية للجميع.

- **المسار الرابع:** التعامل مع آثار التغير المناخي، وذلك عبر سياسات وبرامج تهدف لخفض الانبعاثات الكربونية من المنشآت الصناعية والتجارية، بالإضافة لتشجيع الزراعة العضوية عن طريق مجموعة من الحوافز على المستويين الاتحادي والمحلي.

- **المسار الخامس:** الحياة الخضراء، ويشمل مجموعة من السياسات والبرامج الهادفة لترشيد استخدام موارد الماء والكهرباء والموارد الطبيعية، بالإضافة لمشاريع إعادة تدوير المخلفات الناتجة عن الاستخدامات التجارية أو الفردية. كما يحوي هذا المسار على مبادرات التوعية والتعليم البيئي للجُمهور.

- **المسار السادس:** التكنولوجيا والتقنية الخضراء وسيركز هذا المسار في مرحلته الأولى على تقنيات التقاط وتخزين الكربون، بالإضافة لتقنيات تحويل النفايات إلى طاقة.

لاستكمال نفس النهج، قامت الإمارات بإدراج عدة استراتيجيات وهي رؤية الإمارات 2021 ورؤية أبو ظبي 2030. وتهدف الإمارات لكي تصبح مركزاً لتجارة التجزئة والجملة، وأحد أهم مقاصد الاستثمار السياحي والعقاري في المنطقة وذلك من خلال توفير إدارة فعالة، ودعم حكومي للمشاريع الكبرى، واقتصاد السوق ميسر لحركة الأموال والمعاملات، وترخيص للأجانب بامتلاك العقارات.

#### 4. الخاتمة: نتائج وتوصيات الدراسة

لا ريب أن الاعتماد على مصادر إنتاجية قليلة تجعل الاقتصاد هشاً وعرضة لمخاطر عدة. فاستمرارية اعتماد بعض الدول العربية على النفط كمصدر رئيسي للدخل من الصادرات وإيرادات المالية العامة، يؤثر على بقية الاقتصاد من خلال الإنفاق الحكومي. وبالتالي تظهر أهمية التنوع الاقتصادي لتفادي هذه المخاطر وتحقيق التنمية الاقتصادية.

العديد من الدول، متقدمة أو نامية، أقدمت فعلاً على تنوع اقتصادياتها وتنوع هياكلها الإنتاجية وصادراتها. البعض منها نجح في ذلك فيما فشل البعض الآخر. وقد تمكنت بالخصوص بعض الدول التي لا تمتلك ثروات طبيعية أو بشرية من تسجيل قفزة نوعية في هذا الإطار، عكس بعض الاقتصاديات الغنية بالموارد الطبيعية.

تعد تجربة الإمارات في التنوع الاقتصادي، وزيادة مساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي، خطوة يجب أن تحتذى بها الدول المنتجة للنفط الأخرى بها في ظل الواقع النفطي الجديد. فبعد أن كانت نسبة القطاع غير النفطي إلى إجمالي الناتج الإجمالي لا تتجاوز 54% سنة 1990 أصبحت حوالي 76.52%، بشكل يعكس سياسة التنوع الاقتصادي التي تبناها الدولة، بعيداً عن قطاع النفط. وتسير حكومة دولة الإمارات في خطوات ثابتة لزيادة مساهمة هذه القطاعات في الاقتصاد الوطني لتصل إلى 80% في العام 2021.

بالإضافة إلى الاستقرار، ويفضل سياسة تجارية مفتوحة، وسعر صرف مربوط بالدولار، تتميز الإمارات بتكاليف منخفضة بالنسبة للشركات (عبء ضريبي منخفض جداً). كما أنها استثمرت، في إطار تنوع الاقتصاد المحلي، في إنشاء أصول جديدة، وبنيات تحتية وخدمات ذات جودة عالية بهدف التوفر على قطب جهوي للخدمات اللوجستية والخدمات المالية والنقل والطاقة المتجددة والسياحة الثقافية. كما عملت على إنشاء العديد من مناطق التجارة الحرة.

استخدمت الإمارات ثروتها النفطية في تحديث البنية التحتية وخلق فرص العمل، وتحسين المؤشرات الاجتماعية، مع المحافظة على تراكم الاحتياطات الرسمية، وانخفاض الديون الخارجية، ودعم الدول الفقيرة في أن واحد، وبلغ متوسط النمو الاقتصادي الحقيقي في البلاد 5% سنوياً خلال العقد والنصف الماضية، إلى جانب نمو أنشطة الاقتصادية غير النفطية بشكل مطرد، ومن المتوقع أن ترتفع هذه الحصة من 70% إلى 80% خلال السنوات المقبلة.

وفقاً لمؤشر التنوع الاقتصادي، الذي يركز على ثلاثة جوانب اقتصادية، ألا وهي التصدير، وحصة القطاع غير النفطي، وإنفاق القطاع العام، تأتي الإمارات بنتيجة 57% في مرتبة قريبة من المعدل العالمي (58%)، والتي تشكلها كل من البرازيل وكندا حيث تفوق على كل من: أستراليا، وروسيا.

بالإضافة إلى أهمية مبادرات الاستعداد لمرحلة ما بعد النفط ووضع برنامج وطني شامل لتحفيز القطاعات الاقتصادية التي تمثل قيمة مضافة وتسهم بفعالية، فإن نجاح سياسات التنوع الاقتصادي وزيادة الفوائض المالية المحققة من ارتفاع أسعار النفط على مدار السنوات الماضية، جعلت الإمارات من أقل الدول المنتجة للنفط تأثراً بانخفاض أسعار النفط في الوقت الحالي.

ومن خلال هذه النتائج يمكن تقديم التوصيات التالية:

- ضرورة منح القطاع الخاص مساحة أكبر في عملية التنوع الاقتصادي، مشيداً بتجربة الإمارات في هذا المجال التي وفرت البنية التحتية والبيئة التشغيلية والتنظيمية الداعمة لعمل القطاع الخاص.
- زيادة الاستثمار في دعم مناخ عمل الشركات الصغيرة والمتوسطة، باعتبارها مصدراً حيوياً لفرص العمل في المستقبل، ويتضمن ذلك، تسهيل حصولها على التمويل، والحد من العقبات التي تواجهها هذه الشركات، وتحسين البيئة التشريعية الداعمة لها.
- التوجه أكثر نحو قطاع الصناعات التصديرية لتعزيز التنوع الاقتصادي، بتأسيس مجموعات صناعية وتكنولوجية ومناطق اقتصادية متخصصة على

النحو المعتمد في الإمارات، وضرورة صياغة إستراتيجية موجهة للتصدير ولتنافس الأسواق العالمية.

- أهمية السياسات لقطاعات السلع التجارية، إلى جانب تطوير أنشطة اقتصادية مختلفة، وهو عامل مهم للتنوع الاقتصادي.
- يعتبر تشجيع الاستثمار الأجنبي وزيادة عدد القطاعات المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي أحد أهم سياسات التنوع الاقتصادي التي اتبعتها الإمارات.
- أهمية رأس المال البشري، والذي يمكن تطويره خلال عملية التنوع، على أن يأتي ذلك ضمن توجه علمي وتعليمي أوسع يساهم في إنجاح تطوير قطاعات اقتصادية بديلة.

بصفة عامة، وبالإضافة إلى الموارد الطبيعية، والبشرية، ونوعية الإدارة الاقتصادية، تتأثر إمكانية التنوع الاقتصادي بعدة عوامل، بما في ذلك أهمية خفض تكاليف الإنتاج عن طريق سياسة رشيدة للاقتصاد الكلي، والاستثمار العام الموجه بطريقة جيدة وموجهة، والانفتاح على المستثمرين الأجانب والخبرات الخارجية، وكيفية ترويج الصادرات وبلوغها الأسواق الخارجية، وإدارة سياسة الصرف بطريقة محكمة من أجل تجنب ارتفاع كبير أو تغيرات مفاجئة في أسعار الصرف الحقيقية. فالتنوع الاقتصادي هو عملية طويلة الأمد تتطلب من البلدان العمل على وضع نهج متوازن في التنمية وتتطلب مزيجاً دقيقاً ومتجانساً ومتكاملاً من الإصلاحات والاستثمار في الأفراد والمؤسسات والبنية التحتية.

## المراجع

- السعيد بوشول، نذير غانية، وسعاد جرمون (2017)، المقاولاتية كاستراتيجية للتنوع الاقتصادي: دراسة حالة المملكة العربية السعودية، المجلة الجزائرية للتنمية، العدد 7.
- أماني زاهر (2018)، أقوى 5 دول عربية من حيث التصنيف الائتماني السيادي، فوربس الشرق الأوسط.
- حامد عبد الحسين الجبوري (2016)، التنوع الاقتصادي وأهميته للدول النفطية، مركز الضرات للتنمية والدراسات الإستراتيجية.
- طارق عثمان الحسون (2015)، العولة والتنمية الاقتصادية، دار المنهل، القاهرة: مصر.
- عاطف لافي مرزوك (2013)، التنوع الاقتصادي في بلدان الخليج العربي: مقارنة للقواعد والدلائل، مجلة الاقتصادي الخليجي، العدد 24.
- محمد كريم قروف (2016)، التطورات الاقتصادية والاجتماعية في دولة الإمارات العربية المتحدة، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، المجلد 9 العدد 2.
- ممدوح عوض الخطيب (2014)، التنوع والنمو في الاقتصاد السعودي، المؤتمر الأول لكليات إدارة الأعمال بجامعة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الرياض: السعودية.
- موسى باهي، كمال رواينية (2016)، التنوع الاقتصادي كخيار استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة في البلدان النفطية: حالة البلدان العربية المصدرة للنفط، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 5.
- Le-Yin Zhang (2003), Economic Diversification in the Context of Climate Change, UNFCCC Workshop on Economic Diversification, Teheran: Iran.
- Michael C. Anyaehie, Anthony C. Areji (2015), Economic Diversification for Sustainable Development in Nigeria, Open Journal of Political Science, Vol 5.
- Report of the World Commission on Environment and Development: Our Common Future, United Nations, (1987).

## مواقع الانترنت:

- الهيئة الاتحادية للتنافسية والإحصاء: <http://fcsa.gov.ae/ar-ae/Pages/Statistics/Publications.aspx>
- البوابة الرسمية لحكومة الامارات العربية المتحدة: <https://www.government.ae/ar-AE/about-the-uae/economy>
- أقوى 5 دول عربية من حيث التصنيف الائتماني: <https://www.forbesmiddleeast.com/-/التصنيف-الائتمان/>
- المنطقة الحرة في الامارات، يومية الخليج الاقتصادي، 2016/08/07

---

<http://www.alkhaleej.ae/economics/page/5ad60929-d2dd-46fe-99d5-9ac8b28f4b97#sthash.5C83eRPd.dpuf>

- الإمارات تحصد المركز الأول في 11 مؤشراً للتنافسية العالمية، مجلة الاتحاد، 9 فيفري 2018،

<http://www.alittihad.ae/details.php?id=9637&y=2018&article=full>

- Sovereign Wealth Fund Institute: <https://www.swfinstitute.org/fund-rankings/>

- **The Global Competitiveness Report 2017–2018**,

<http://reports.weforum.org/global-competitiveness-index-2017-2018/>

- **The Travel & Tourism Competitiveness Report 2017**, p: 332-333. <http://reports.weforum.org/travel-and-tourism-competitiveness-report-2017/country-profiles/#economy=ARE>